٩ - يطلب الى زعماء الطائفتين وتركيا واليونان التعاون تعاونا تاما مع الأمين العام وممثليه حتى يتسنى عقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى قبل نهاية العام الحالي؛

١٠ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عما إذا كان قد تم إحراز تقدم كاف لعقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى وأن يحيل الى المجلس، إذا كانت الظروف غير مواتية، مجموعة الأفكار بالصيغة التي ستوضع بها في ذلك الحين مع تقديره للحالة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٣

مقررات

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وبعد أن أجرى مجلس الأمن مشاورات، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي، نيابة عن أعضاء المجلس، الى وسائط الإعلام، بصدد البند المعنون "الحالة في قبرص"[١١٩]:

"على ضوء المناقشة التي دارت في المشاورات غير الرسمية بين أعضاء مجلس الأمن، جرى التوصل الى أن المجلس لا يوجد به حاليا الاتفاق اللازم لاتخاذ قرار بشأن إحداث تغيير في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. وقد وافق أعضاء المجلس على إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض العاجل".

وفي الجلسة ٣٠٢٢، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي تركيا وقبرص وكندا واليونان الى الاشتراك، دون أن يكون لهم حق التصويت، في مناقشة البند المعنون: "الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/23263 و Add.1)"[٢٧].

وفي الجلسة ذاتها، قرر المجلس أيضا توجيه دعوة الى السيد عثمان إرتوغ بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

القرار ٧٢٣ (١٩٩١) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١[١٢٠]،

وإذ يحيط علما أيضا بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لفترة أخرى مدتها ستة أشهر،

وإذ يلاحظ موافقة حكومة قبرص على أن من الضروري، نظرا للظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢؛

٢ - يطلب الى الأمين العام مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها، وإبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢؛

٣ - يدعو جميع الأطراف المعنية الى مواصلة التعاون مع القوة على أساس الولاية الحالية.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠٢٢

مقـــرران

في الجلسة ٣٠٢٤، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون: "الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص (S/23300)"[٢٧].

وفي الجلسة ذاتها، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٢١]:

"نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عن مهمته للمساعي الحميدة في قبرص[٢٢].

"وقد أعرب أعضاء المجلس عن عميق امتنانهم للأمين العام لجهوده المديدة والمتواصلة في السعي نحو التوصل الى حل عادل ودائم لمسألة قبرص. ولاحظوا مع التقدير أنه تم بفضل جهوده إحراز تقدم، خلال هذه السنة، نحو التوصل الى اتفاق إطاري شامل.

"وقد أكد أعضاء المجلس من جديد موقف المجلس على نحو ما أعربت عنه قراراته السابقة، ولاسيما القراران ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ و ٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

"وأجمع أعضاء المجلس على تأييد تقرير وملاحظات الأمين العام. وهم يشاركونه مشاركة كاملة الرأي بأن حل مشكلة قبرص قد تأخر كثيرا عن أوانه فمجرد الإبقاء على الحالة الراهنة لا يعد حلا. وقد دعوا زعماء الطائفتين وكذلك زعماء اليونان وتركيا لتكريس كل طاقاتهم لتحقيق هذا الهدف في وقت قريب.

"وأعاد أعضاء المجلس تأكيد موقف المجلس بأن عقد اجتماع دولي رفيع المستوى برئاسة الأمين العام تشارك فيه الطائفتان الى جانب اليونان وتركيا إنما يمثل آلية فعالة للتوصل الى اتفاق إطاري شامل.

"وقد طلب أعضاء المجلس الى زعماء الطائفتين واليونان وتركيا التعاون كاملا مع الأمين